بقلم: نزار نسيب القباني

تواضع التجارة البينية للدول الإسلامية

يشكّل العالم الإسلامي اليوم أكثر من ٢٤٪ من إجمالي القوة السكانية على مستوى العالم، إذ يبلغ تعداده ما يقارب مليارا ومئتي مليون نسمة، وبذلك يشكل قوة اقتصادية كبيرة بما يتمتع به من ثروات طبيعية وموارد بشرية، وأسواق واسعة، ومواقع جغرافية متميزة، ورغم هذه الميزات فلا يزال حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية دون الأمل المرتجى والطموح المنشود، إذ يقل حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية عن ١٣٪ من حجم التجارة العالمية.

ورغم ذلك فقد سجلت التجارة الإسلامية البينية "الصادرات والواردات بين الدول الإسلامية" زيادة بنسبة ٣٣٪ عام ٢٠٠٣ حيث ارتفعت من ١١٣ بليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٥١ بليون دولار عام ٢٠٠٢.

وتم تسجيل حصة ارتفاع الواردات فيما بين الدول الإسلامية من إجمالي وارداتها ١٢,٨٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٣,٥٪ عام ٢٠٠٣ محققة بذلك نسبة زيادة ٥,٥٪ وسجلت نسبة الصادرات فيما بين الدول الإسلامية البينية إلى نسبة صادراتها ارتفاعا بنسبة ١٥٪ حيث ارتفع من ١٠,٦٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٢,١٩٪ عام ٢٠٠٣.

وكان من أصل هذه المبالغ ٥٣,٨٪ منتجات أولية عام ٢٠٠٣ مقابل ٦٢,٠٢٪ عام ٢٠٠٢ ويعود هذا التناقص إلى زيادة الأسعار النفطية.

بينما زادت المنتجات الصناعية المختلفة بنسبة ٣١,٤٪ من حصة الصادرات إذ انتقلت من ١٩,٦٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٨٥٪ عام ٢٠٠٣، وزادت حصة الصادرات بخصوص آليات النقل ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بنسبة ١٢,٦٪، أما المواد الكيماوية فقد ارتفعت الصادرات بين البلدان الإسلامية فيما بينها بنسبة ٩,٣٪، وانخفضت الصادرات من المواد الغذائية فيما بين البلدان الإسلامية بنسبة ٣,٤٪.

وقد بلغت صادرات سورية إلى الدول الإسلامية عام ٢٠٠٤، ٩٦,٥ مليار ليرة سورية بينما مستوردات سورية من الدول العربية الإسلامية ٨٢,٢ مليار ليرة سورية وبذلك يكون الفائض ١٤,٣ مليار ليرة سورية.

وقد بلغت نسبة الصادرات السورية إلى البلدان الإسلامية إلى نسبة الصادرات السورية ٣٨,٧٪ بينما بلغت نسبة المستوردات من البلدان الإسلامية إلى نسبة المستوردات السورية عام ٢٠٠٤ ـ ٢٥,١٪.

التوزيع الجغرافي للتجارة البينية الإسلامية: استأثرت عشر دول من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٧٠,٥٪ عام ٢٠٠٣، من الصادرات بين البلدان الإسلامية و٦٣,٤٪ من الواردات، فيما بينها وهذه الدول مصنفة حسب أهمية التعامل، المملكة العربية السعودية ـ الإمارات العربية المتحدة ـ تركيا ـ ماليزيا ـ إندونيسيا ـ إيران ـ باكستان ـ عمان ـ الكويت ـ مصر.

ولعل أهم أسباب تطور التصدير للبضائع السعودية هو تشجيع التصدير والاستثمارات في المملكة، ويتوقّع أن تزيد نسبة الصادرات عام ٢٠٠٥ نتيجة الاستراتيجية التي وضعتها الهيئة العامة للاستثمار في السعودية لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار في المملكة، والتي حققت قفزات غير مسبوقة، إذ ارتفعت الاستثمارات من ٢٢,٤ مليار ريال سعودي عام ٢٠٠٤ إلى ٦٥,٤ مليار ريال سعودي حتى النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، بمعدل نمو بلغ ٤٥٩٦٪ عن الفترة نفسها من العام السابق، ومؤكدة تنفيذ أكثر من ٥٠٪ من التراخيص الممنوحة وقد بلغ أكثر من ٨٠٪ من إجمالي تراخيص الاستثمار إنهاء موافقة الترخيص في فترة لا تتجاوز الثلاثة أيام، وإتمام جميع الإجراءات الحكومية الأخرى نيابة عن صاحب الترخيص الاستثماري في مدة لاتتجاوز الثلاثين يوما.

وقد كان عروجي إلى الاستثمار في السعودية لأهمية ربط الصادرات السعودية بهذا الواقع الجديد، وانعكاسه إيجابيا نحو التطور المتوقع للتصدير إلى الدول الإسلامية. ونظرا لكون حكومة الجمهورية العربية السورية تقوم بإعادة قراءة قانون الاستثمار، ولعله من المفيد مراجعة واقع الاستثمار والخطوات السعودية في هذا المجال.

ومن الرجوع إلى أصل الموضوع نرى أن الواقع الاقتصادي الجديد يفرض تنامي

النزعة نحو التكتّل لدى الدول، وهنا تكمن أهمية العلاقات الدولية الإسلامية، وإقامة الشركات الإسلامية متعددة الجنسيات، والاستفادة من التطور المذهل الذي شهدته تقنية المعلومات والاتصالات.

وليس المهم هنا دعم التجارة الإلكترونية وطرحها في بلداننا الإسلامية، واستيعابها وإرساءها على الصعيد الوطني لكل دولة فحسب، بل ضرورة توظيف هذه التقنيات الحديثة، وحسن استخدامها لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي التجاري بين الدول الإسلامية.

ولعل من أهم المعوقات التي تحدّ من التجارة البينية بين الدول الإسلامية هي:

١. عدم وجود شبكة نقل للبضائع أو مواصلات متطورة بين الدول الإسلامية.

٢. تشابه المنتجات بين الدول الإسلامية، لذلك يجب العمل على التخصّص وفق أسلوب علمي يدرس واقع منتجات كل دولة ليتم التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

٣. ضعف الأنظمة والتشريعات المشجّعة على التبادل التجاري بين الدول الإسلامية والاستثمار فيها.

٤. نقص قاعدة المعلومات بين الدول الإسلامية حول واقع التجارة والصناعة والزراعة والخدمات في بلدانها وفق بيانات ومؤشرات علمية، ورغم قيام المركز الإسلامي لتطوير التجارة بإنشاء شبكة معلومات للبلدان الإسلامية، إلا أنه يجب ربطها بتلك الدول وتطويرها باستمرار.

٥. القيود والحواجز الجمركية بين الدول الإسلامية التي ما زالت تعيق التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

٦. صعوبة الحصول على التأشيرات القنصلية التي تحدّ من التواصل بين تجار الدول الإسلامية فيما بينهم، وهي واحدة من أهم العقبات التي تعيق التجارة الإسلامية البينية.

ولعل أهم ما علينا اتخاذه لتطوير التجارة البينية بين الدول الإسلامية هو:

١. إزالة جميع المعوقات التي تم ذكرها.

٢. تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في المشروعات الإسلامية المشتركة، والحدّ من تسرّب الأموال الإسلامية نحو الدول الأجنبية.

٣. تشجيع الشركات الإسلامية على الدخول في تمويلات مشتركة لمشروعات التنمية الكبرى التي تفوق قدرات الدولة الواحدة، وكذلك دعم بعض الدول الإسلامية بقروض لعدم توفّر العملة الصعبة لديها، والخلل في ميزان مدفوعاتها، ولا بد هنا من الإشادة بدور البنك الإسلامي للتنمية في هذا المجال، وقيامه بتأسيس المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة التي تمكّن تلك الدول الاستفادة من هذه المؤسسة بجزء من احتياجاتها.

٤. أهمية الاستفادة من الدول التي سبقتنا في مجال تطبيق التجارة الإلكترونية واستخدامها في العلاقات التجارية الإسلامية.

إن موضوع التجارة البينية بين الدول الإسلامية موضوع حيوي ومهم، وهو في تطوّر وتقدّم يومي مما يحيجه إلى الدراسات المستمرة، والبحث المتواصل، والمناقشة سعيا لتذليل العقبات التي قد تنشأ نتيجة هذا التطور.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق